

Distr.: General
20 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤

نيويورك، ٢٣ حزيران/يونيه - ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تستدعي اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يُوجَّه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات المتخذة في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة (الدورة السابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، الذي عقد

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

071114 281014 14-62579 (A)



في أبوجا، نيجيريا، في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤، وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في ليما، بيرو، خلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو
٢٠١٤. والنصوص الكاملة للقرارات متاحة على الرابطين التاليين: <http://www.uneca.org/cfm2014>
و [http://periododesesiones.cepal.org/sites/default/files/publication/files/ses.35_ple-](http://periododesesiones.cepal.org/sites/default/files/publication/files/ses.35_ple-en_resolutions_adopted.pdf)
[en_resolutions_adopted.pdf](http://periododesesiones.cepal.org/sites/default/files/publication/files/ses.35_ple-en_resolutions_adopted.pdf).

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	الأول - المسائل التي تستدعي اتخاذ المجلس إجراء بشأنها
٤	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١١	الثاني - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها
١١	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٩	باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أولا - المسائل التي تستدعي اتخاذ المجلس إجراء بشأنها

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في ليما، بيرو، خلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، القرارات ٦٨٢ (د-٣٥) و ٦٨٣ (د-٣٥) و ٦٨٩ (د-٣٥) التي تُعرض على أساسها مشاريع القرارات التالية على المجلس ليتخذ إجراء بشأنها.

إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً باتخاذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الخامسة والثلاثين، المعقودة في ليما، بيرو، في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو، القرار ٦٨٢ (د-٣٥) المعنون "إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"،

يؤيد إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو المبين في القرار ٦٨٢ (د-٣٥) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومرفقه، على النحو التالي.

القرار ٦٨٢ (د-٣٥)

إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والصكوك الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دوليًا، تشكل، إلى جانب الحوار العالمي بشأن هذه المسألة، الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها أن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتعاون بدأب في ميدان التنمية الاجتماعية من أجل تيسير ما تقوم به الوكالات من تنسيق بين بلدان المنطقة، والمنظمات الدولية، والوكالات الوطنية المكلفة بتنفيذ مشاريع من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الدور الرئيسي الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المنطقة في السنوات الأخيرة من حيث تيسير وتشجيع الحوار بين ممثلي بلدان المنطقة، ومن ثم التشجيع على توطيد المؤسسات المكرسة للتنمية الاجتماعية والسياسات وللأطر التنظيمية لتلك الأنشطة،

وإذ تقدّر وظيفة الدعم التي تضطلع بها لجان الأمم المتحدة الإقليمية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية،

وإذ تأخذ في الحسبان ضرورة تعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية،

وبعد أن استعرضت مقترح إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والطبيعة المقترحة لهذا المؤتمر، وأهدافه على النحو المبين في مرفق هذا القرار،

١ - توافق على إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي ترد أهدافه في مرفق هذا القرار، بوصفه إحدى الهيئات الفرعية للجنة، مع مراعاة الملاحظات والاقتراحات الواردة في تقرير اللجنة عن دورها الخامسة والثلاثين، وذلك بهدف القضاء على الفقر في المنطقة وتشجيع توفير العمل اللائق وتحقيق المساواة والإدماج الاجتماعي؛

٢ - تطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم ما قد يلزم من مقترحات لإنشاء المؤتمر إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة لتنظر فيها؛

٣ - تقرر عقد الدورة الأولى للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥؛

٤ - تحيط علماً بأن الاجتماع السابع للمنتدى الوزاري للتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيعقد في المكسيك يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وسيكون بمثابة منبر نقاش لتشجيع التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع في المنطقة؛

٥ - ترحب بالعرض الكريم الذي قدمته حكومة بيرو لاستضافة الدورة الأولى للمؤتمر المعني بالتنمية الاجتماعية؛

٦ - تدعو وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى الانضمام إلى هذه المبادرة؛

٧ - تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في الدورة السادسة والثلاثين للجنة.

مرفق القرار ٦٨٢ (د-٣٥)

أولا - المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

طبيعة المؤتمر

١ - سيكون المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هيئةً فرعية تابعة للجنة تساهم في الدفع قدماً بالسياسات والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في بلدان المنطقة.

أهداف المؤتمر

٢ - يهدف المؤتمر إلى ما يلي:

(أ) تشجيع وضع سياسات وطنية بشأن التنمية الاجتماعية، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية والتوصيات الصادرة عن الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المعنية؛

(ب) النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي والشئائي بين المكاتب والمؤسسات الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية من أجل تيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة وتنفيذ الأنشطة المشتركة في مجال التنمية الاجتماعية؛

(ج) دراسة الفقر المتعدد الأبعاد وإحراز تقدم في قياس الفقر وعدم المساواة والثغرات الهيكلية، بالاشتراك مع الهيئات الفرعية ذات الصلة التي تُعدُّ دراسات في هذا المجال، ولا سيما المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة؛

(د) تبادل التجارب المتصلة بالمسائل الاجتماعية والدعم الاجتماعي وتقديم إسهامات تقنية لمؤتمرات القمة التي يحضرها رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنتديات الإقليمية الأخرى؛

(هـ) المساهمة، من منظور بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في المناقشات والاقتراحات التي تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة.

عضوية المؤتمر

- ٣ - ستكون الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعضاءً في المؤتمر.

اجتماعات المؤتمر

- ٤ - يعقد المؤتمر اجتماعاته العادية مرة كل سنتين. ويجوز للمؤتمر أن يقبل دعوة حكومة دولة من الدول الأعضاء لعقد اجتماعه العادي في بلد تلك الحكومة.

هيئة رئاسة المؤتمر

- ٥ - ينتخب المؤتمر هيئة رئاسة وفقا للأنظمة التي تضعها اللجنة. ويرأس رئيسُ هيئة الرئاسة أيضا اجتماعات المؤتمر.

أمانة المؤتمر

- ٦ - تتولى أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهام أمانة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتوفر الأمانة للمؤتمر من الوثائق ما توافق عليه اللجنة كما توفر له المرافق اللازمة للقيام بعمله.

- ثانيا - هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

طبيعة الهيئة

- ٧ - يقوم المؤتمر بتعيين هيئة الرئاسة لدعمه وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٥ أعلاه.

تشكيل الهيئة

- ٨ - تتألف هيئة الرئاسة من رئيس وستة أعضاء. ويُنتخب الأعضاء من بين البلدان الأعضاء في اللجنة. ويولى اهتمام خاص لكفالة تمثيل المجموعات دون الإقليمية للبلدان على النحو الواجب في هيئة الرئاسة.

انتخاب أعضاء هيئة الرئاسة ومدة عضويتهم

٩ - في بداية كل اجتماع للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يقدم رئيس هيئة الرئاسة، بالتشاور مع أعضاء هيئة الرئاسة والمؤتمر، اقتراحاً بشأن انتخاب أعضاء هيئة الرئاسة التالية.

١٠ - ويتولى أعضاء هيئة الرئاسة المنتخبون حديثاً النهوض بواجباتهم فور اختتام الاجتماع العادي للمؤتمر الذي انتخبوا فيه ويواصلون الاضطلاع بمهامهم حتى اختتام الاجتماع العادي التالي.

١١ - وينتخب المؤتمر أعضاء هيئة الرئاسة، بما في ذلك رئيسها، في اجتماعه العادي لفترة عضوية مدتها سنتان.

١٢ - ويجوز لأعضاء هيئة الرئاسة شغل مناصبهم لثلاث فترات متتالية. ولا يجوز إعادة انتخاب الرئيس في هذا المنصب لفترة ثانية تالية، ولكن يجوز انتخابه عضواً في هيئة الرئاسة.

١٣ - ولا يجوز إعادة انتخاب عضو في هيئة الرئاسة شغل هذا المنصب لثلاث فترات متتالية إلا بعد انقضاء سنتين على انتهاء ولايته/ولايتها السابقة.

الواجبات

١٤ - تُنَاط بهيئة الرئاسة الواجبات التالية:

(أ) الاضطلاع بالمهام التي أسندتها إليهم المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) متابعة تنفيذ الاتفاقات التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمهام التي أسندتها؛

(ج) البت في الوثائق المطلوبة لاجتماعات المؤتمر.

الاجتماعات

١٥ - تجتمع هيئة الرئاسة مرة واحدة على الأقل خلال الفترة الفاصلة بين الدورات العادية للمؤتمر. وتعتمد الهيئة في اجتماعها السابق للدورة التالية للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية برنامجاً لأنشطة المؤتمر، يُقدم إلى المؤتمر في اجتماعه العادي.

١٦ - يجوز لهيئة الرئاسة أن تدعو لحضور اجتماعاتها أي بلدان أو خبراء ترى أنهم قد يساهمون في إنجاز واجباتها.

طلب حكومة سانت مارتن أن تصبح عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦٨٣ (د-٣٥)، الذي رحبت فيه اللجنة بالطلب المقدم من سفارة مملكة هولندا في سانتياغو بالنيابة عن حكومة سانت مارتن من أجل منح سانت مارتن صفة عضو منتسب في اللجنة، والذي قررت فيه أنه ينبغي منح سانت مارتن صفة عضو منتسب في اللجنة،

١ - يوافق على منح سانت مارتن صفة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٢ - يطلب إلى الأمانة التنفيذية للجنة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مكان انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(١)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره الفقرة ١٥ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمادتين ١ و ٢ من النظام الداخلي للجنة،

وإذ يأخذ في اعتباره الدعوة المقدمة من حكومة المكسيك لاستضافة الدورة السادسة والثلاثين للجنة،

١ - يحيط علما بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦٨٩ (د-٣٥) المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، الذي قبلت فيه اللجنة بسرور الدعوة المقدمة من حكومة المكسيك لاستضافة الدورة السادسة والثلاثين للجنة؛

٢ - يؤيد قرار اللجنة عقد دورتها السادسة والثلاثين في المكسيك في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

(١) ستتلو الأمانة العامة بيانا شفويا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على هذا القرار.

ثانيا - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢ - عُقد الاجتماع السنوي المشترك السابع لكل من مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة (الدورة السابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا) ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، في أبوجا يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس. واعتمد المؤتمر بيانا وزاريا وأقرّ عددا من القرارات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي يرد أدناه موجز لكل منها للعرض على المجلس.

موجز البيان الوزاري

٣ - أجرى وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة مداولات تتعلق بموضوع "التصنيع من أجل تنمية شاملة وتحويلية في أفريقيا"، عن اقتناع مشترك بينهم بأن التصنيع هو أحد أنجح السبل المؤدية إلى النمو والتنمية المولدين للعمالمة وبأنه شرط أساسي مسبق لإحداث التحول الهيكلي لأفريقيا. وأشادوا بما تبذله الحكومات الأفريقية من جهود لزيادة تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الخام المعدنية محلياً، وتوثيق الصلات بين المنتجين ومرافق التصنيع والتوزيع، وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، وإحياء أنشطة الصناعة التحويلية المحلية وتعزيز قدرة الاقتصادات الوطنية على المنافسة.

٤ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بالتعاون الوثيق مع نظرائهم المسؤولين عن السياسات الصناعية ومع سائر الوزارات التنفيذية المعنية بهدف صوغ نهج متكامل في إطار المنظومة الحكومية يتيح تذليل مختلف العقبات التي تحول دون تحرير إمكانات أفريقيا كاملة لتصبح قطبا صناعيا مهما. ولتحقيق هذه الغاية، تعهد الوزراء بمعالجة مشكلة تأمين التمويل الطويل الأجل للاستثمار في الصناعات التحويلية، بسبل منها إنعاش أعمال المصارف الإنمائية ووضع معايير جديدة لجعل الأسواق المالية أكثر دعماً لجهود التصنيع في أفريقيا.

٥ - وتعهد المؤتمر أيضا بإيلاء المزيد من الاهتمام لتوسيع وتعزيز الأعمال الحرة المحلية وإزالة مختلف العقبات الهيكلية التي تحول دون تقويم عجز الهياكل الأساسية في أفريقيا، وتسريع وتيرة الجهود المبذولة حتى الآن للقضاء على الممارسات التي تزيد من تكاليف المعاملات المالية على حساب التنمية الصناعية. وناشد على وجه الخصوص الأجهزة الحكومية المعنية في الحكومات الأفريقية أن تشجع توسيع نطاق مباشرة المرأة للأعمال الحرة بوصفها استراتيجية موثوقة لتحقيق النمو الشامل للجميع.

٦ - ودعا الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى التعاون تعاوناً وثيقاً لكفالة تحسين التفاعل بين البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والرؤية الأفريقية للتعددين، وخطة عمل التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة للقارة، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والمعايير السياسية والأطر والاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة للقارة، وذلك لكفالة أن يعزز كل منها الآخر ويكمل سعيًا إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحداث تحول شامل للقارة. وتعهدوا بدعم الجهود الرامية إلى تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب نظراً لما يمكن أن يكون له من منافع للتحول الصناعي في أفريقيا.

٧ - وأثنى الوزراء على اعتماد الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ورحبوا بالهدف الرئيسي المتوخى من الموقف الأفريقي المشترك المتمثل في وضع أهداف التحول الهيكلي لأفريقيا في صميم خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحثوا بشدة المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في التنمية، على الأخذ بالموقف الأفريقي المشترك عند وضع خطة التنمية العالمية.

٨ - وختاماً دعا الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير العملية الرامية إلى جعل المؤتمر عملي المنحى بشكل أكبر ومستنداً في عمله إلى البحوث القائمة على الأدلة؛ وكلفوا المفوضية واللجنة بإعداد الوثائق اللازمة بالاستناد إلى المعلومات والتحليلات الإحصائية السليمة.

دور الطاقة المتجددة في تصنيع أفريقيا وتحولها الاقتصادي (القرار ٩١٣ (د-٤٧))

٩ - كان مما قام به مؤتمر الوزراء، أن طلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأخرى المعنية أن تدعم الدول الأعضاء في حشد ما يلزم من موارد مالية وتقنية لتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة على الصعيدين الإقليمي والوطني وتوظيف الاستثمارات على أفضل وجه في الهياكل الأساسية لتوليد الطاقة ونقلها، وذلك بهدف زيادة الحصة الإجمالية من الطاقة المتجددة. وعقد المؤتمر العزم أيضاً على كفالة التصنيع التحويلي في أفريقيا من خلال إقامة قطاع رائد للطاقة المتجددة كفيل بتيسير الجهود التي تبذلها أفريقيا في سبيل إيجاد اقتصاد أخضر.

دليل التكامل الإقليمي الأفريقي (القرار ٩١٤ (د-٤٧))

١٠ - بعد أن لاحظ المؤتمر مع التقدير العمل الذي تقوم به حالياً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتقييم تنفيذ خطة التكامل الإقليمي في أفريقيا، وأخذ في الاعتبار المنشورات الرئيسية من قبيل المنشور المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، كان مما قام به أن دعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لاستحداث دليل للتكامل الإقليمي الأفريقي واستخدامه، وحثّهما على التعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي واستخدامه.

١١ - وحث المؤتمر كذلك الحكومات على تعزيز التزامها بالتعجيل بتحقيق أهداف التكامل الإقليمي في أفريقيا ودعمه، بإدراج الخطط والبرامج المتفق عليها في السياسات والاستراتيجيات والميزانيات الإنمائية الوطنية؛ وتعهد بالتعاون الوثيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلة على الصعيد الوطني لدعم الإنجاز الناجح لدليل التكامل الإقليمي الأفريقي والتكامل الإقليمي في أفريقيا بصورة عامة.

المبادرة الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة (القرار ٩١٥ (د-٤٧))

١٢ - بعد أن لاحظ الوزراء مع التقدير العمل الذي قامت، ولا تزال تقوم، به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الشركاء الآخرين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، كان مما قاموا به أن رحبوا بالمبادرة المقترحة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة بهدف الإسهام بصورة كبيرة في تغيير الظروف التي تعيشها المرأة، وذلك بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وكفالة الاعتراف بمساهمات المرأة الاقتصادية وتقديرها حق قدرها؛ والنهوض بتمكين المرأة اقتصادياً بتشجيعها على مزاوله الأعمال الحرة في إطار التصنيع القائم على السلع الأساسية في أفريقيا ومن خلال ما يصاحب ذلك من عمل في مجال إضافة القيمة؛ وضمان تقديم خدمات اجتماعية جيّدة على نحو ملائم، بما يشمل توفير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للمرأة.

١٣ - والتزم المؤتمر أيضاً بدعم تنفيذ المبادرة تنفيذاً كاملاً من خلال حشد الموارد الإقليمية والدولية، ومن خلال تدابير أخرى؛ وأعرب عن دعمه السياسي والمالي القوي من خلال الميزانية العادية والإنفاق العام بما يكفل النجاح في تنفيذ المبادرة؛ وحث اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن المبادرة خلال الاجتماع السنوي المشترك الثامن لكل من مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية.

التدفقات المالية غير المشروعة (القرار ٩١٦ د-٤٧))

١٤ - أحاط الوزراء علماً بما أبداه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا من جهود دؤوبة وما بذله من عمل واسع النطاق في تحليل التدفقات المالية غير المشروعة، وما انطوى عليه ذلك من مشاورات موسعة مع طائفة من الأطراف المعنية في أفريقيا والشركاء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكان مما قاموا به أن طلبوا إلى الفريق أن يقدم تقريره النهائي إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين التي ستُعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ كما طلبوا إلى الحكومات الأفريقية والشركاء في التنمية أن يعتمدوا سياسات وممارسات داعمة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

١٥ - وطلب الوزراء أيضاً استمرار مشاركة رئيس الفريق في الاضطلاع بأنشطة الدعوة لنشر النتائج التي توصل إليها الفريق وحفز ائتلاف عريض من الشركاء على دعم تنفيذ توصيات الفريق، وعهدوا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، بمهمة نشر النتائج التي توصل إليها الفريق وتوصياته، والقيام بالمزيد من أنشطة البحث وتنمية القدرات بهذا الشأن في القارة وعلى الصعيد العالمي.

المواجز القطرية (القرار ٩١٧ د-٤٧))

١٦ - لاحظ المؤتمر ضرورة إعداد مواجز قطرية محددة تركز على التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، وسلّم بأنه يمكن لهذه المواجز أن تكون أداة فعالة تسخرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر التحليلات والتوصيات السياساتية القطرية والإقليمية بشأن التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. ومن ثم، كان من بين ما قام به المؤتمر، أن اعتمد نموذج المواجز القطري الذي اقترحه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والتزم بتحسين التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية للبلدان الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج البيانات والمواجز القطرية والاطلاع عليها ونشرها؛ وحثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على توسيع نطاق جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، بغية تحسين توافر الإحصاءات في البلدان الأفريقية وجودتها وحسن توقيتها.

الإطار الاستراتيجي والخططة البرنامجية لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (القرار ٩١٨ (د-٤٧))

١٧ - أحاط الوزراء علماً مع التقدير بالتقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي أبرزت فيه النتائج المهمة التي حققتها في مجالاتها البرنامجية، وهي سياسة الاقتصاد الكلي، والتكامل الإقليمي والتجارة، والابتكار والتكنولوجيا، وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية، والإحصاءات، وتنمية القدرات، والشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية، والمبادرات دون الإقليمية ومراكز البيانات، وتخطيط التنمية وإدارتها وسياسة التنمية الاجتماعية. وبعد أن بحث الوزراء مشروع الإطار الاستراتيجي والخططة البرنامجية لفترة السنتين المقترحة للجنة أفريقيا لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أقرّوا الإطار الاستراتيجي المقترح والخططة البرنامجية للجنة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة المناقشات والملاحظات ذات الصلة التي طُرحت في الاجتماع.

١٨ - وطلب الوزراء إلى لجنة البرنامج والتنسيق دعم الخططة البرنامجية لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا للسنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وكفالة توفير الموارد الضرورية لتنفيذها الفعلي؛ وحثوا الأمين العام على مواصلة بذل الجهود لكفالة أن تظل تنمية أفريقيا في صدارة أولويات خطة الأمم المتحدة للتنمية، وذلك بهدف تمكين البلدان الأفريقية من بلوغ أهدافها الإنمائية؛ ودعوا إلى تعزيز استخدام نُهج الإدارة القائمة على النتائج بغرض تحسين المساءلة وما يترتب على تنفيذ البرنامج من أثر.

الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا (القرار ٩١٩ (د-٤٧))

١٩ - أقرّ المؤتمر بضرورة حشد موارد مالية جديدة من القطاعين العام والخاص لكي يتسنى لأفريقيا أن تشرع بالكامل في اتخاذ مسار الاقتصاد الأخضر. وسلّموا بأهمية العلم والتكنولوجيات الجديدة والابتكار لتحقيق اقتصاد أخضر في أفريقيا. ولذلك كان مما قام به المؤتمر، أن طلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الشركاء في التنمية دعم البلدان الأفريقية في تعزيز قدرتها على وضع سياسات شاملة للاقتصاد الأخضر واعتمادها وتنفيذها، ودعا الوكالات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين والمنشآت ومؤسسات البحث والجامعات إلى العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم المساعدة التقنية والموارد المالية لتمكين الدول الأعضاء من تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية.

التحول الزراعي من أجل تصنيع أفريقيا (القرار ٩٢١ (د-٤٧))

٢٠ - أشار المؤتمر إلى البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وكان مما قام به أن طلب إلى الدول الأعضاء تخصيص حصص أكبر في ميزانياتها العامة للزراعة والقطاعات المتصلة بها دعمًا للقطاع الزراعي بالاتساق مع أهداف البرنامج بشأن تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الميزانيات السنوية للزراعة، بغية تحقيق زيادة لا تقل عن ٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. وطلب المؤتمر أيضا إلى وزارات الاقتصاد والمالية ووزارات التنمية والتخطيط وضع المزيد من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع مراحل سلاسل القيمة الزراعية، ودعا الدول الأعضاء إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تيسير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص، المحلية والخارجية على حد سواء، في مجال الصناعات الزراعية.

التصنيع من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومحققة للتحوّل في أفريقيا (القرار ٩٢٢ (د-٤٧))

٢١ - لاحظ الوزراء أن التصنيع هو الطريق الذي سلكته البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء سعياً إلى تحقيق نمو وتنمية مولدين للعمال، نظراً لما لعملية التصنيع من قدرة هائلة على تكوين صلات بين المنتجين ومرافق التصنيع والتوزيع وعلى إيجاد المزيد من الوظائف عالية الدخل. وطلبوا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الشريكة الأخرى، لتعزيز التصنيع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي إطار خطة عام ٢٠٦٣، ومواصلة البحث عن السبل التي تمكن البلدان من إعادة صياغة سياساتها الصناعية كوسيلة لتحقيق التحول الاقتصادي المستدام والشامل.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٩٢٣ (د-٤٧))

٢٢ - أثنى الوزراء على رؤساء الدول والحكومات لاعتمادهم الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وكان مما قاموا به أن طلبوا من الدول الأعضاء أن تدمج الموقف الأفريقي المشترك في خططها الإنمائية الوطنية وأن تحرص على أن يكون هدفه الرئيسي وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو الرسالة الرئيسية في عملية التفاوض الحكومية الدولية على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكما طلب الوزراء إلى الدول الأعضاء أن تعزز قدراتها الإحصائية لكي يتسنى لها أن ترصد بفعالية التقدم المحرز في تنفيذ

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وطلبوا إلى البلدان التي لم توقع على الميثاق الأفريقي للإحصاء أو تصدق عليه أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن.

٢٣ - كما طلب المؤتمر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي الإسراع، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ في إنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء والمركز الأفريقي للتدريب على الإحصاء؛ وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيسير إجراء حوار منتظم بين الخبراء في مجالي تخطيط التنمية وإحصاءات التنمية، بغية إدماج الإحصاء في التخطيط وفي الإدارة الهادفة إلى تحقيق نتائج.

٢٤ - وطلب المؤتمر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والبرنامج الإنمائي والجماعات الاقتصادية الإقليمية تنظيم مؤتمر رفيع المستوى في عام ٢٠١٤ لمناقشة ثورة البيانات في أفريقيا وتأثيراتها على خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الخدمات المالية البريدية (القرار ٩٢٤ (د-٤٧))

٢٥ - أحاط الوزراء علماً بتقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الخدمات المالية البريدية في أفريقيا، بما في ذلك الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز إدماج السكان ذوي الدخل المنخفض في القطاع البريدي، وضخامة حجمه ودوره الهام في توفير فرص الحصول على الخدمات المالية لنسبة تُقدَّر بـ ١٠ في المائة من السكان البالغين. وبناء على ذلك، كان من بين ما قام به الوزراء أن كلفوا مفوضية الاتحاد الأفريقي بتحسين أداء الخدمات المالية البريدية ودعم نشر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الابتكار، وذلك بالتعاون مع الاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات البريدية دون الإقليمية والدول الأعضاء.

٢٦ - كما شجع المؤتمر الشركاء في التنمية على دعم تنفيذ القرار، ولا سيما منهم مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ومؤسسة بيل وميلندا غيتس والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والمعهد العالمي لمصارف المدخرات.

الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، والتصنيع (القرار ٩٢٥ (د-٤٧))

٢٧ - وسلّم الوزراء بأهمية الإنتاجية والحوار الاجتماعي لتحقيق النمو الشامل، وكان مما قاموا به أن دعوا إلى إنشاء وتعزيز منظمات معنية بالإنتاجية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإلى بذل الجهود لضم هذه المنظمات إلى عضوية رابطة الإنتاجية للبلدان الأفريقية. كما طلبوا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعمل بشكل وثيق مع رابطة الإنتاجية للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من أجل تيسير إنشاء منظمات إقليمية معنية بالإنتاجية والحوار الاجتماعي، وتجميع ونشر أفضل الممارسات في مجال الإنتاجية في أفريقيا.

المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي (القرار ٩٢٦ (د-٤٧))

٢٨ - وإدراكاً من المؤتمر لاحتياج الاتحاد الأفريقي لموارد كافية ومستدامة ومضمونة لكي يمول منها برامجها، بما فيها تلك التي تتعلق بالسلام والأمن، ولكي يقلل اعتماده على الشركاء الخارجيين، كان مما قام به المؤتمر أن قرر إنشاء فريق عامل وزاري تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويضم في عضويته البلدان الآتية: إثيوبيا وتونس والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار وكينيا وليبيا ومصر وموريشيوس والنيجر ونيجيريا.

٢٩ - وطلب الوزراء إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام، مدعومة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعضاء الفريق العامل الوزاري بالنظر في أهداف ميزانية الاتحاد الأفريقي لفترة السنوات الثلاث القادمة، بما في ذلك ميزانية السلام والأمن؛ والخروج بآليات تنفيذية على أساس الخيارين المقترحين في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، فضلاً عن خيارات إضافية جديدة. وسينظر وزراء المالية في النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي المقرر عقده من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ في أبوجا. وطلب الوزراء أيضاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقدم تقرير الفريق العامل إلى الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في مالابو.

الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر: الحلول السيادية للمخاطر الناجمة عن الكوارث (القرار ٩٢٧ (د-٤٧))

٣٠ - وكان مما قام به مؤتمر الوزراء أن رحّب بالتقرير المرحلي لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن إنشاء الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر، وطلب إلى مؤسسات تمويل التنمية والشركاء توجيه دعمهم المالي لإدارة المخاطر في أفريقيا عن طريق المؤسسات القائمة التي تعمل بقيادة أفريقية. كما طلب المؤتمر إلى أمانة الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر أن تعد مقترحاً لترتيب يتيح للحكومات الأفريقية الحصول على التمويل المخصص لأنشطة مكافحة تغير المناخ، على أن يكون مرتبطاً بزيادة التقلبات المناخية، لكي تستخدمه في تنفيذ أنشطة التكيف وفي سبل تحقيق التنمية القائمة على التكيف مع تغير المناخ.

٣١ - وحثّ الوزراء الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي على توقيع اتفاق إنشاء الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر والتصديق عليه، لكي يتسنى لها الاستعانة بما تقدمه الوكالة من خدمات استشارية وخبرات وأدوات في مجال إدارة مخاطر المناخ، من قبيل برامجيات إدارة مخاطر المناخ في أفريقيا (Africa Risk View). وطلبوا إلى الشركاء في التنمية والمؤسسات الشريكة أن تدعم هذا المسعى والمساهمة البالغة الأهمية في مجال البنى التحتية لإدارة تغير المناخ والتكيف معه في القارة، في الوقت الذي ينتقل فيه المجتمع الدولي من إطار عمل هيوغو إلى إطار ما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث.

باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٢ - عُقدت الدورة الخامسة والثلاثون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو في ليما، بيرو. وأقرت اللجنة في الدورة عدداً من القرارات المتعلقة ببرنامج عملها، وفي ما يلي موجز لهذه القرارات لكي يطلع عليها المجلس.

الجدول الزمني لمؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (القرار ٦٧٦ (د-٣٥))

٣٣ - كان مما قامت به اللجنة أن أكدت من جديد قرارها الاحتفاظ بالهيكل الحكومي الدولي الحالي، والنسق القائم للاجتماعات، ووافقت على جدول مؤتمرات اللجنة، وأفادت بأن نظامها لخدمة المؤتمرات يتسم بالفعالية من الناحية الفنية والتنظيمية ومن ناحية التكلفة. وأوصت اللجنة بأن تظل هذه المهام ضمن مسؤوليات أزميتها التنفيذية، وأكدت مجدداً أهمية

استمرار اللجنة في تنظيم وعقد الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية للتحضير للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتابعة هذه المؤتمرات. وقررت اللجنة، لأسباب اقتصادية وبيئية، أن تستخدم الوثائق في شكلها الإلكتروني خلال دوراتها وخلال اجتماعات هيئاتها الفرعية؛ وطلبت إلى أمينتها التنفيذية أن تقدم إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية أي مقترحات تراها ضرورية لكفالة تنفيذ جدول المؤتمرات بصيغته المعتمدة؛ وطلبت اللجنة من أمينتها التنفيذية أن تقدم إليها تقريراً في دورتها السادسة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار.

المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(القرار ٦٧٧ (د-٣٥))

٣٤ - كان مما قامت به اللجنة أن أكدت من جديد على توافق آراء سانتو دومينغو بصيغته التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورته الثانية عشرة، وتعهدت بأن تؤيد تنفيذه ورحبت بالتقدم المحرز منذ اعتماده؛ وقبلت اقتراح البلدان الأعضاء بأن تعقد اجتماعات تحضيرية للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وأقرت بالدور الذي تضطلع به اللجنة، من خلال شعبة الشؤون الجنسانية التابعة لها، في العمل المتعلق بالإحصاءات الجنسانية في المنطقة ومشاركتها النشطة في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، ولا سيما فيما يتعلق بالفريق العامل التقني المعني بالإحصاءات الجنسانية.

المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار ٦٧٨ (د-٣٥))

٣٥ - كان مما قامت به اللجنة أن أعربت عن ارتياحها لتعزيز المطرد لدور المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع لها بوصفه الهيئة الحكومية الدولية التي تنسق الأنشطة الإحصائية الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتشجع على تعزيز المكاتب والمنظومات الإحصائية الوطنية. وطلبت اللجنة إلى حكومات المنطقة الإقليمية الإقرار بأهمية عمل هذه المنظومات الإحصائية الوطنية وبالتحديات التي تواجهها في سعيها لتوفير معلومات ملائمة ومستمدة من تجارب واقعية وتنسم بالجودة وحسن التوقيت للإسهام بها في وضع السياسات العامة وتقييمها، وبناء على ذلك، طلبت توفير الموارد اللازمة وإرساء دعائم الإطار القانوني والمؤسسي المناسب الذي يتيح للإدارات العامة العاملة في مجال الإحصاء أن تؤسس نظاماً فعالاً وتعمل بطريقة منسقة بقيادة المكتب أو المعهد الإحصائي.

دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٦٧٩ (د-٣٥))

٣٦ - كان مما قامت به اللجنة أن أعربت عن رضاها عن الدعم الذي يقدمه مكتب أمينتها التنفيذية لأنشطة المعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وطلبت إلى أمينتها التنفيذية أن تواصل دعم عمله بالموارد البشرية والمالية، وكررت توصيتها بأن يعزز المعهد قدراته لتناسب مع كونه الهيئة المسؤولة عن التدريب في اللجنة، وأن يُوسَّع نطاق أنشطته في ذلك المجال بالتعاون مع المقار دون الإقليمية للجنة وشُعَبُها ومع مؤسسات دولية أخرى. وطلبت اللجنة إلى أمينتها التنفيذية وإلى رئيس المعهد أن يتشاورا ويتحاورا مع هيئات التخطيط الوطنية لتحديد الأولويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال التخطيط الإنمائي، وقررت اللجنة أن تعقد الاجتماع الرابع والعشرين للهيئة الرئاسية للمجلس الإقليمي للتخطيط في غواتيمالا في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ والاجتماع الخامس عشر للمجلس الإقليمي للتخطيط التابع للمعهد في كيتو، في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي (القرار ٦٨٠ (د-٣٥))

٣٧ - كان مما قامت به اللجنة أن أشادت بالجهود التي يبذلها المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز آلية التنسيق الإقليمية وتفعيلها بشكل كامل من أجل رصد وتعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، وتيسير التحضير لعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في آبيا. ورحبت اللجنة بنقل وحدة تقييم الكوارث من مقرها في سانتياغو إلى المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سبين؛ وحثت أمينتها التنفيذية على استخدام كل التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها الخامسة والعشرين، والتوصيات التي صاغتها لجنة الرصد في اجتماعها السادس عشر والاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع المائدة المستديرة الثالث للتنمية في منطقة البحر الكاريبي.

المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار ٦٨١ (د-٣٥))

٣٨ - كان من بين ما قامت به اللجنة أن كررت نداءها لإنشاء آلية تنسيق وطنية تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، لتيسير تنفيذ ومتابعة برنامج عمل القاهرة لما بعد عام ٢٠١٤،

والتنسيق مع المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشكرت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على مساهمته في أنشطة المؤتمر الإقليمي، وطلبت إلى الصناديق المعنية والبرامج والوكالات المتخصصة أن تسهم، حسب الاقتضاء، في أنشطة المؤتمر الإقليمي.

برنامج عمل وأولويات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (القرار ٦٨٤ (د-٣٥))

٣٩ - كان مما قامت به اللجنة أن اعتمدت برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ برمته وطلبت إلى أمنيته التنفيذية أن تقدم الميزانية المقترحة لتنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج العمل إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية للنظر فيها. ولاحظت اللجنة بارتياح التقرير المتعلق بأنشطة اللجنة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأبرزت النتائج الواسعة النطاق التي حققتها اللجنة، وأشادت بنهجها القائم على النتائج وبقدرة على الاستجابة لاحتياجات المنطقة. ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتعزيز الخضوع للمساءلة والتقييم، بغية تعزيز فعالية اللجنة وأهمية عملها، وشجعت الأمانة التنفيذية على مواصلة عقد اجتماعات اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية في الفترات الفاصلة بين دورات اللجنة بغية تعزيز وتوسيع الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة بشأن المسائل التي تُعتبر هامة.

٤٠ - وأعربت وفود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كذلك عن قلقها إزاء انخفاض التمويل المخصص للجنة الاقتصادية، وإزاء اتجاه الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى نقل الوظائف والأنشطة التي كانت تمول من الميزانية العادية إلى فئة البنود التي تمول من خارج الميزانية.

أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (القرار ٦٨٥ (د-٣٥))

٤١ - كان مما قامت به اللجنة أن طلبت إلى الأمانة أن تواصل التعاون مع بلدان المنطقة على تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قممها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ وطلبت أيضا إلى الأمانة أن تستمر في تنسيق عملية إعداد التقارير الإقليمية

السببية المشتركة بين الوكالات بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار آلية التنسيق الإقليمية المنشأة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨.

تطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار ٦٨٦ (د-٣٥))

٤٢ - كان مما قامت به اللجنة أن أشادت بالتقدم الذي أحرزته بشأن عملية اعتماد صك إقليمي من أجل تطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعت بلدان المنطقة إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع الرابع لجهات التنسيق التي عينتها حكومات البلدان الموقعة على الإعلان المتعلق بتطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بمقر اللجنة في سانتياغو.

البعد الإقليمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٦٨٧ (د-٣٥))

٤٣ - كان مما قامت به اللجنة أن طلبت إلى أمانتها أن تعد على أساس المداولات التي دارت في الدورة الخامسة والثلاثين، وفي ضوء مضمون الوثيقة المعنونة "اتفاقات من أجل تحقيق المساواة: صوب مستقبل مستدام" التي هي تقرير يحدد مجالات الالتقاء بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بالمسائل المقرر تناولها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تقدم إلى بيرو، بصفتها رئيسة الدورة الخامسة والثلاثين للجنة، هذا التقرير الذي يشكل مساهمة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عملية التفاوض الحكومية الدولية التي ستمهد لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب (القرار ٦٨٨ (د-٣٥))

٤٤ - كان مما قامت به اللجنة أن طلبت إلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإلى الهيئة الرئاسية للجنة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مواصلة عملية تحديد مؤشرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع الأخذ بالمنهجية التي اتبعت وأشكال التقدم الذي أحرز لإعداد تقرير الأمانة الأيبيرية - الأمريكية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية في إطار البرنامج الأيبيري - الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى اللجنة الجامعة في الدورة التي ستعقدها في عام ٢٠١٥. وطلبت كذلك إلى رئيس اللجنة الرفيعة

المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان دعوة اللجنة الرفيعة المستوى للمشاركة في الاجتماع المقبل لفرقة العمل المعنية بالقياس الكمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المنشأة في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية؛ وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم تقريراً عن تنفيذ القرار في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المقرر عقده في إطار الدورة السادسة والثلاثين للجنة.

قرار ليما (القرار ٦٩٠ (د-٣٥))

٤٥ - كان مما قامت به اللجنة أن رحبت بالنهج المتكامل للتنمية الذي اتسم به تفكير اللجنة الاقتصادية منذ إنشائها، والذي تجلّى في الوثيقة المعنونة "اتفاقات من أجل المساواة: صوب مستقبل مستدام"؛ وسلّمت بأهمية المسائل التي بُحثت، وأيدت المضمون العام لاستنتاجات الوثيقة. وكلفت اللجنة الأمانة بأن تتعاون مع مقرري السياسات في إجراء دراسات ووضع مقترحات سياسات عامة ترمي إلى بناء القدرات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وطلبت إلى الأمانة أن تنشر الوثيقة على نطاق واسع وأن تشجع على استعراضها في الدوائر الاقتصادية والأكاديمية والسياسية والتجارية والاجتماعية في المنطقة من خلال حوارات وطنية تتناول القضايا الرئيسية التي تغطيها هذه الوثيقة مع مراعاة الخصائص الوطنية لكل بلد، وفي المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية من أجل استمرار التشجيع على إجراء تحليل مقارنة متعمق مع بلدان أخرى خارج المنطقة.

المؤتمر الوزاري المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار ٦٩١ (د-٣٥))

٤٦ - كان مما قامت به اللجنة أن أحاطت علماً بإعلان مونتيبيديو وبخطة عمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ لتنفيذ خطة العمل لمجتمع المعلومات والمعرفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى حضور الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري الخامس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في كوستاريكا في عام ٢٠١٤ وحضور المؤتمر نفسه الذي سيعقد في المكسيك في عام ٢٠١٥.